

نحو اقتصاد اسلامي (المنهج)

تمهيد :

١ - ان الدعوة الى « الاقتصاد اسلامي » هي دعوة الى تصحيح اوضاع والى القامة اسلام صحيح ، ذلك لان الاقتصاد هو المجال الذي تظهر به انطباعات المجتمع الروحية والمادية ، وفيه تتجلى خصائص الامم وتتكشف عناصر الخير او الشر فيها . فهي دعوة الى تحرير المجتمع الاسلامي من اية تبعية ، شرقية كانت او غربية ، بقدر ما هي دعوة الى استنقاذ اخلاق وتصحيح عقيدة وبعث امجاد .

٢ - وادراكا لهذه الحقيقة اخذت المملكة العربية السعودية على عاتقها الدعوة الى مؤتمر عالمي للاقتصاد الاسلامي بمكة المكرمة في الفترة من ٢١ الى ٢٦ صفر ١٣٩٦ هـ الموافق ٢١ / ٢٦ فبراير ١٩٧٦ . وقد عهد الى كلية الاقتصاد والادارة بجامعة الملك عبد العزيز تنظيم انعقاد هذا المؤتمر بقصد تبادل الرأي والحوار بين جميع الباحثين في الاقتصاد الاسلامي بهدف ابراز مختلف جوانبه وايجاد العلول المناسبة لمختلف مشكلات العصر الاقتصادية .

٣ - وهذا البحث ليس الا مساهمة مختصرة ليتفهم القارئ اصل الاقتصاد الاسلامي وتطوره ، وليتبين ماهيته وحقيقته ، وليدرك صعوباته واعبائه ومساره .

ج والمفهوم

الدكتور محمد شوقي الفنجري
أستاذ الاقتصاد الإسلامي المنتدب بجامعة الأزهر
المستشار بمجلس الدولة بالقاهرة

أولا - أصل الاقتصاد الإسلامي وتطور دراساته

1 - منشا الاقتصاد الإسلامي :

جاء الإسلام منذ أربعة عشر قرنا بمبادئ جديدة وسياسة متميزة توجه حياة البشر في كافة نواحي نشاطهم سياسيا كان أو اجتماعيا أو اقتصاديا .

وفي المجال الاقتصادي كان للإسلام منذ البداية أصول اقتصادية معينة تنطوي على سياسة اقتصادية متميزة . وكان النشاط الاقتصادي وقتئذ محدودا ، ويتركز في الرعي والتجارة ، فلم يكن ملغما للمسلمين القدامى بالكشف عن أصول الإسلام الاقتصادية ، وإنما تركزت اجتهاداتهم في محاولة بيان حكم الإسلام في المعاملات التجارية وقتئذ أو استظهار الحلول الإسلامية فيما يعرض لهم من مسائل أو مشكلات اقتصادية .

ب - بداية دراسة الاقتصاد الإسلامي :

ومنذ بدأ يتسع النشاط الاقتصادي وتعدد صوره ، ظهرت كتب الفقه الإسلامي في القرن الثاني الهجري ، وهي مليئة بالأحكام التفصيلية في تنظيم أوجه هذا النشاط ، وغنية بالأفكار الاقتصادية المختلفة لا سيما ما تعلق منها بتحريم الربا أو الاحتكار ، أو تحديد الأسعار أو عدم اجراء ذلك ، وحكم شركات الأموال ، وتنظيم السوق وما إلى ذلك من المسائل الاقتصادية التي عرضت للمسلمين وقتئذ ، وحاول فقهاؤهم

بحثها على ضوء تعاليم الاسلام متمثلة في نصوص القرآن والسنة . ولكن ظلت هذه الافكار والتطبيقات الاقتصادية متناثرة بين فصول كتب الفقه وغيرها من الكتب التي تبحث في الأحكام دون أن تدرس كموضوع مستقل .

ولا شك أنه حين نستخلص الأحكام الاقتصادية من بين ثنايا هذه الكتب الفقهية وتدور في أبحاث مستقلة ، يتوافر لدينا ما نسميه بالاقتصاد الاسلامي ، وهو اقتصاد يتضمن دراسات عميقة سواء في مجال الكشف عن المبادئ الاقتصادية التي جاء بها الاسلام منذ أربعة عشر قرناً ، وهو ما يعبر عنه بـ **اصطلاح (المذهب الاقتصادي الاسلامي)** ، أو في مجال بيان حلول وتطبيقات آئمة الاسلام : « حكاما وعلماء » لمشكلات معورهم الاقتصادية وكيفية امثالهم لاصول ومبادئ الاسلام الاقتصادية ، وهو ما يعبر عنه على المستوى الفكري بـ **اصطلاح (النظرية أو النظريات الاقتصادية الاسلامية)** ، وعلى المستوى العملي أو التطبيقي بـ **اصطلاح (النظام أو النظم الاقتصادية الاسلامية)** .

لقد عالج ابن حزم في كتابه المحلى تطبيقات المبدأ الاقتصادي الاسلامي الذي انفرد به الاسلام منذ أربعة عشر قرناً والغاص بالتزام الدولة بضمائم « حد الكفاية » لا « حد الكفاف » لكل فرد ، وتجاوز ابن حزم في تحليله لهذا الأصل الاقتصادي الاسلامي كل فكر اقتصادي متقدم . ولقد عرضت المذاهب الفقهية المختلفة ، وبعبارة أدق الاجتهادات أو التطبيقات الاسلامية ، لمبدأ الحرية الاقتصادية وحدوده ولدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، وتحديد نطاق الملكية الخاصة العامة .. الخ ، ولقد اختلفت بينها العلول باختلاف ظروف الزمان والمكان ، مؤكدة بذلك مرونة الاقتصاد الاسلامي وأنه في حدود القواعد الكلية أو المبادئ العامة والاصول الاقتصادية التي تقررت في الكتاب والسنة مجال واسع للاجتهاد يترخص فيه المسلمون وفقاً لمصالحهم المتغيرة ، بل لقد رأينا للامام الشافعي حين قدم الى مصر ووجد مجتمعا مغائراً ، يقتضي بتطبيق أو اجتهاد يختلف عما سبق أن أفتى به في العراق .

ج - ازدهار دراسة الاقتصاد الاسلامي :

على أنه رغم تناثر أغلب الدراسات الاقتصادية الاسلامية بين ثنايا كتب الفقه وجوانب الهوامش والمقنن ، فقد وجدت بعض المؤلفات الاقتصادية المستقلة . بل أن أولى الدراسات الاقتصادية العلمية في العالم ، انما ظهرت في ظل الاسلام وعلى يد الكتاب العرب منذ اواخر القرن الثاني الهجري أي اواخر القرن السابع الميلادي .

- فهذا كتاب الفراج لأبي يوسف المتوفي سنة ١٨٧ هـ / ٧٦٢ م ، ويقارن الاستاذ الدكتور صلاح الدين نامق عميد كلية التجارة بجامعة الأزهر ما جاء بكتاب الفراج لأبي يوسف في القرن الثامن الميلادي بما كتبه دالتون أستاذ المالية العامة في القرن العشرين .

- ويقرر الدكتور زكي محمود شبانة وكيل جامعة الأزهر سابقاً أن (مقدمة ابن خلدون) التي ظهرت في سنة ٧٨٤ هـ أي فيما بين القرن الثالث عشر والرابع عشر الميلادي ، هي صورة مائلة للكتاب « ثروة الأمم » الذي كتبه أبو الاقتصاد الحديث آدم سميث بخمسة قرون فقد بحث في مقدمته مقومات الحضارة وإنتاج الثروة وصور النشاط الاقتصادي ونظرة القيمة وتوزيع السكان وأنه لا يختلف الكتابان إلا اختلافاً بسيطاً .

- وينتهي المرحوم الدكتور محمد صالح عميد كلية الحقوق بجامعة القاهرة في دراسته عن الفكر الاقتصادي العربي في القرن الخامس عشر الميلادي أن كتابات ابن خلدون والمقريزي والعميسي والدجسي في أواخر القرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر الميلادي ، تعتبر نقطة البدء للمدرسة العلمية في الاقتصاد الحديث (١) .

د - نكسة دراسة الاقتصاد الاسلامي :

على أنه منذ منتصف القرن الرابع الهجري حيث انقسمت الدولة الاسلامية الى عدة دول يتناحر رؤساؤها ولولايتها وأفرادها على السلطة فدخل أولي الأمر والناس معهم بالفتنة والنفاق وانتقام المكائد أو تدبير وسائل القهر والغلبة ، فذهب بذلك الانحلال العام وانتشرت الفوضى .

وكما يقرر فضيلة المرحوم الشيخ عبد الوهاب غلاف رئيس قسم الشريعة الاسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة في مؤلفه أصول الفقه وتاريخ التشريع الاسلامي ، أنه في مثل هذا الجو تصدى لافتاء المسلمين فتناً المفرضين والجهال عابثين بنصوص الشريعة وبحقوق الناس ، كما ظهر الفساد بين العلماء أنفسهم فكان اذا

١ - يرجع في تفصيل ما تقدم الى كتابتنا (المدخل الى الاقتصاد الاسلامي) الجزء الاول ، ص ٦٧ وما بعدها ، طبعة ١٩٧٢ م ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

طرق أحدهم باب الاجتهاد فتح على نفسه أبواب التشهير وخط أقرانه من قدره ،
وبذلك لم ترتفع في الشريعة عامة وفي الاقتصاد خاصة رؤوس ، وانتهى العلماء الى
التقليد لقتل اختيارياً او تلقائياً باب الاجتهاد ، وعولجت بذلك كما يقول فضيلته
بكل أسف الفوضى بالجسود .

■ - آثار قتل باب الاجتهاد :

وانه يقتل باب الاجتهاد في نحو القرن الخامس الهجري عطلت المبادئ الإسلامية
عامة والاقتصادية خاصة عن مواجهة حاجات المجتمع المتغيرة اذ لم يبعد العلماء فيما
يعرض لهم من وقائع جديدة يرجعون الى المصادر التشريعية الأساسية لاستنباط
الأحكام من نصوص القرآن والسنة ، وإنما يرجعون الى اجتهادات الأئمة السابقين
فيلزمون الناس بها ، دون مراعاة انها وضعت لزمان غير زمانهم ولأوضاع غير
أوضاعهم ، بل ودون اعتداد بما كان يحرس على تأكيده هؤلاء الأئمة يقولهم (لا
تأخذوا عنا وخذوا من أخذنا عنهم) بمعنى أرجعوا مثلنا الى الأصل وهو الكتاب
والسنة .

انه يقتل باب الاجتهاد انقطعت صلة المجتمعات الإسلامية ، بالتطبيقات
الإسلامية الصحيحة كما توقفت الدراسات الاقتصادية الإسلامية ، حتى نسي الناس
بما فيهم المثقفون أن هناك ما يمكن أن نسميه « الاقتصاد الإسلامي » . وقد انحسر
الاسلام وتطبيقاته الى دائرة معدودة للغاية ، هي دائرة العبادات والاحوال
الشخصية .

واذ حل التخلف على المسلمين، ادعى خصوم الاسلام بأنه حجر عثرة ضد التطور
والتقدم . بل لقد شاع الشك بين المثقفين أنفسهم ، لعمود علماء الدين عن
الاجتهاد ، وقصور ما يعرضونه بالتقليد عن تلبية حاجات العصر المتطورة .

واذا نكادي اليوم بالعودة الى تعاليم الاسلام وبضرورة تطبيق مبادئه
الاقتصادية ، واسهام الاقتصاد الإسلامي في حل مشكلات العالم ، فإنه يمتنع علينا قبل
ذلك أن نبين بوضوح ودقة هذه المبادئ والاصول الاقتصادية الإسلامية ، وان تفتح
باب الاجتهاد في كتيبة أعمالها وتطبيقاتها بما يحقق مصلحة كل مجتمع بحسب ظروف
الزمان والمكان .

ثانيا - صعوبة البحث في الاقتصاد الاسلامي

والبحث في الاقتصاد الاسلامي اليوم ، هو من أشق المهام وأصعها ، وذلك في نظرنا لسببين رئيسيين :

أ - أولهما : قلل باب الاجتهاد منذ نحو عشرة قرون ، وبالتالي كما أوضحنا ، جمدت المبادئ الاقتصادية الاسلامية عن مواجهة حاجات المجتمع المتغيرة ، كما ندرت الدراسات الاقتصادية الاسلامية بالمعنى العلمي المعروف ، حتى وجدنا الكثير من المثقفين الى عهد قريب لا يتصور وجود اقتصاد اسلامي يستطيع أن يلبي حاجات المجتمع الحديث ، أو يقف في مقابلة الاقتصاديين السائدين الرأسمالي والاشتراكي .

ب - ثانيهما : تعمد الحياة الاقتصادية بحيث لم يعد يكتفي في الباحث في الاقتصاد الاسلامي مجرد الاطاحة بالدراسات الاسلامية والفقهية الواسعة ، بل أصبح يتطلب منه وعلى نفس المستوى الاطاحة بالدراسات الفنية الدقيقة والنظم الاقتصادية المعاصرة .

ثالثا - ماهية الاقتصاد الاسلامي

ان الاقتصاد الاسلامي بمباراة مبسطة هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقا لأصول الاسلام ومبادئه الاقتصادية ، ونخلص من ذلك أن الاقتصاد الاسلامي ذو شقين :

أ - أولهما : شق ثابت ، وهو حكام بالمبادئ ، وهو عبارة عن مجموعة الاصول الاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرآن والسنة ، يلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان بغض النظر عن درجة التطور الاقتصادي للمجتمع وأشكال الانتاج السائدة فيه - ومن قبيل ذلك :

(١) أصل أن المال مال الله واليشر مستغلقون فيه بقوله تعالى : « ولله ما في السموات وما في الأرض - النجم / ٣١ » ثم قوله تعالى : « وانفقوا مما جعلكم مستغلقين فيه - الحديد / ٧ » ، وقوله تعالى : « وآتوهم من مال الله الذي آتاكم - النور / ٣٣ » .

(٢) أصل ضمان حد الكفاية ، لكل فرد في المجتمع الاسلامي بقوله تعالى :
(أرايت الذي يكذب بالدين الذي يذبح اليقيم ولا يحض على طعام المسكين -
الماعون / ٣٠١) - وقوله صلى الله عليه وسلم : (من ترك ضياعا قالى وعلى -
البخاري ومسلم) .

(٣) أصل تحقيق العدالة الاجتماعية وحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد
المجتمع الاسلامي بقوله تعالى : (كسي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم - العنبر
/ ٧) ، بمعنى أنه لا يجوز أن يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من المجتمع أو أن
يستأثر بغيره المجتمع فئة دون أخرى - وقول الرسول صلى الله عليه وسلم
(تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم - البخاري ومسلم) .

(٤) أصل احترام الملكية الخاصة بقوله تعالى : (للرجال نصيب مما اكتسبوا
ولللنساء نصيب مما اكتسبن - النساء / ٣٢) ، وقوله تعالى : (والسارق والسارقة
فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله - المائدة / ٣٨) - وقوله صلى الله
عليه وسلم : (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه - صحيح مسلم) ،
وقوله صلى الله عليه وسلم : (من قتل دون ماله فهو شهيد) .

(٥) أصل الحرية الاقتصادية المقيدة بتحرير أوجه النشاط الاقتصادي التي
تتضمن استغلالاً أو احتكاراً أو ربا بقوله تعالى : (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
- البقرة / ١٨٨) ، وقوله تعالى : (وأحل الله البيع وحرم الربا - البقرة / ٢٧٥) -
وقوله صلى الله عليه وسلم : (من احتكر حكرة يريد أن يفلى بها على المسلمين
فهو خاطيء - مسلم وأبو داود والترمذي) .

(٦) أصل التنمية الاقتصادية الشاملة بقوله تعالى : (هو أنشأكم من الأرض
واستمركم فيها - هود / ٦١) أي كلفكم بممارتها ، وأنه تعالى جعل الإنسان خليفة
الله في أرضه : (اني جعل في الأرض خليفة - البقرة / ٣٠) ، وأنه تعالى سخر
له ما في السموات والأرض ليستغلفها وينعم بغيراتها ويسبح بحمده بقوله تعالى :
(وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه - الجاثية / ١٣) ، وقوله
تعالى : (فانتشروا في الأرض وابتهوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون -
الجمعة / ١٠) - بل لقد بلغ حرص الإسلام على التنمية الاقتصادية وتمرير الدنيا
أن قال الرسول عليه الصلاة والسلام (إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة - أي

شعلة - فاستطاع ألا تقوم حتى يقرسها ، فلينرسها فله بذلك أجر - أخرجه البخاري وأحمد) .

(٧) أصل ترشيد الانفاق وذلك بتحريم التذير بقوله تعالى : (ان الميزدين كانوا اخوان الشياطين - الاسراء / ٢٧) وكذا الحير على السفهاء الذين يصرفون أموالهم على غير مقتضى العقل بقوله تعالى : (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما - النساء / ٥) ، وكذا النهي الشديد عن الترف والبذخ واعتباره جريمة في حق المجتمع بقوله تعالى : (واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه وكانوا مجرمين - هود / ١١٦) .

فالأصول الاقتصادية التي وردت بنصوص القرآن والسنة ، هي أصول الهدية (تنزيل من حكيم حميد - فصلت / ٤٢) ، ومن ثم فإنه لا يجوز الخلاف حولها ، ولا تقبل التغيير أو التبديل ، ويلتزم بها المسلمون في كل عصر بغض النظر عن درجة التطور الاقتصادي أو أشكال الانتاج السائدة في المجتمع - ويلاحظ أن نصوص القرآن والسنة التي وردت في المجال الاقتصادي قليلة نسبيا ، وانها جاءت عامة وتتملك بالعامات الأساسية لكل مجتمع ، ومن ثم كانت صالحة لكل زمان ومكان .

ب - ثانيهما : شق متغير وهو خاص بالتطبيق وهو عبارة عن الأساليب والخطط العلمية والحلول الاقتصادية التي يكشف عنها أئمة الاسلام لاحالة أصول الاسلام ومبادئه الاقتصادية الى واقع مادي يعيش المجتمع في اطواره - ومن قبيل ذلك بيان العمليات التي توصف بأنها ربا ، وبيان مقدار حد الكفاية أو الحد الأدنى للأجور ، واجراءات تحقيق العدالة الاجتماعية أو اعادة التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ، وبيان مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ونطاق الملكية العامة والملكية العامة ، وخطط التنمية الاقتصادية والتخطيط ... الخ مما يتسع فيه مجال الاجتهاد وتعدد فيه صور التطبيق والتي نمر منها على المستوى الفكري باسئطلاح (النظرية أو النظريات الاقتصادية الاسلامية) ، وعلى المستوى العملي باسئطلاح (النظام أو النظم الاقتصادية الاسلامية) .

فالنظريات أو النظم الاقتصادية الاسلامية هذه ، اجتهادية تطبيقية ، اذ أنها من عمل المجتهدين وأولي الأمر ، وهو ما قد يختلفون فيه باختلاف تقديرهم للمصالح تبعا لتغير ظروف الزمان والمكان ، بل في الزمان والمكان الواحد باختلاف فهمهم للأدلة الشرعية - وخلافهم في ذلك جائز شرعا ، بل هو من قبيل الرحمة لقوله عليه

الصلاة والسلام : (اختلاف علماء أممي رحمة - الجامع الصغير للسيوطي) * وهو أمر لا يخفى منه إذ لا يتجاوز الأصل الثابت ، ولا يتناول سوى التفاصيل والتطبيقات * حتى لقد رأينا للصحابي أبي ذر الغفاري ، وللامام ابن حزم ، ولشيخ الاسلام ابن تيمية ، وللمفكر الاسلامي ابن خلدون ، وللنقيه الدلجسي ، وغيرهم نظريات اقتصادية اسلامية يختلف بعضها عن الآخر * بل لقد كان للامام الشافعي في مصر مذهب وبعبارة أدق اجتهاد أو تطبيق مختلف عما سبق أن ائتمى به في العراق * وقد عبر عن ذلك الأصوليون بقولهم (تغير الاحكام بتغير الأزمنة والأمكنة ، وقولهم بأنه) اختلاف زمان ومكان لا حجة وبرهان (* ولشيخ الاسلام ابن تيمية تعبير دقيق غاية الدقة وهو قوله بأنه) خلاف تنوع لا خلاف تضاد (*

بين المذهبية والتطبيقات :

ونخلص من ذلك أن الاقتصاد الاسلامي ، مذهب ونظام ، * مذهب من حيث الأصول ، ونظام من حيث التطبيق * وأنه ليس في الاسلام سوى مذهب اقتصادي واحد وهو تلك الأصول الاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرآن والسنة ، وانما في الاسلام تطبيقات أي أنظمة اقتصادية اسلامية مختلفة ، كما أن فيه اجتهادات أي نظريات اقتصادية اسلامية متعددة ، إذ تختلف هذه التطبيقات أو الاجتهادات باختلاف الأزمنة والأمكنة * فالمجموعة الاولى وهي الأصول الاقتصادية الاسلامية ، الهية بحتة ، بحيث لا يجوز بأي حال من الأحوال الخلاف حولها ، ومن ثم فهي صالحة ملزمة لكل زمان ومكان ، وغير قابلة للتغيير أو التبديل * بخلاف المجموعة الثانية ، وهي التطبيقات الاقتصادية الاسلامية ، سواء أكانت في صورة نظام أم نظم على المستوى العملي أو في صورة نظرية أو نظريات على المستوى الفكري ، فهي كلها اجتهادية بحيث يجوز الخلاف حولها ، وقابلة للتغيير والتبديل باختلاف الأزمنة والأمكنة * ومن ثم فقد يكون للمملكة العربية السعودية تطبيق اقتصادي اسلامي ، يختلف عن التطبيق الاقتصادي الاسلامي المعمول به في الكويت أو المغرب * كما قد يكون لابن خلدون نظرية في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تختلف عن نظرية شيخ الاسلام ابن تيمية في هذا المجال * ولا يقول أحد من هذه الدولة أو تلك ، أو عن ذلك المفكر الاسلامي أو ذاك الامام ، بأنه مبتدع أو خارج عن الاسلام ، طالما الثابت أنهم جميعاً يتحركون في إطار الشريعة الفراء ويلتزمون بالأصول والمبادئ الاقتصادية الاسلامية ، وإن خالفهم هو ما عبر عنه شيخ الاسلام ابن تيمية بأنه خلاف

تنوع لا خلاف تضاد • وهو أن دل على شيء فأننا يدل على مرونة الاقتصاد الإسلامي ، وأنه في حدود أصوله الاقتصادية ، مجال واسع للاجتهاد يترخص فيه المسلمون وفقاً لمصالحهم المتغيرة •

رابعاً - دور الباحث في الاقتصاد الإسلامي

إن مهمة الباحث في الاقتصاد الإسلامي ، ليست عملية انشاء المذهب الاقتصادي في الإسلام ، وليست عملية ابتداء النظريات أو النظم الاقتصادية الإسلامية ، وإنما هي عملية الكشف عن المذهب الاقتصادي الإسلامي ، وهي عملية استظهار العلول الاقتصادية فيما يعرض للمجتمع من مشكلات اقتصادية •

فدور الباحث في الاقتصاد الإسلامي بشقيه مذهبياً ونظماً ، هو دور الكاشف لا المنشئ • فهو ليس كأي باحث اقتصادي حر في بحثه ، وإنما هو مقيد في الكشف عن حكم الله في المسائل الاقتصادية بنصوص القرآن والسنة ، وذلك إذا وجد النص ، فإن لم يوجد فهو مقيد بالاجتهاد لاستظهار العلول الإسلامية في تلك المسائل وذلك بالطرق الشرعية المقررة من قياس واستصلاح واستحسان واستصحاب ... الخ •

وعليه فإن أية محاولة لدراسة النشاط الاقتصادي ، خارج نصوص القرآن أو السنة ، أو بغير الطرق الشرعية المقررة ، لا تمت إلى الاقتصاد الإسلامي بصلة • ولا يوصف المذهب الاقتصادي أو النظم أو النظريات الاقتصادية المختلفة بأنها إسلامية ، إلا بقدر تعبيرها عن نصوص القرآن والسنة والتزامها بالطرق الشرعية المقررة •

وهذا يعود بنا إلى ما سبق أن أكدناه بأنه لا يكتفي في الباحث الاقتصادي الإسلامي ، الاطلاع بالدراسات الاقتصادية الفنية ، وإنما أيضاً وعلى نفس المستوى الاطلاع بالدراسات الإسلامية الفقهية وعلى رأسها أصول الفقه والتمييز بين النصوص الشرعية • ويكفي للدلالة على ذلك الإشارة على سبيل المثال إلى ما ورد في السنة النبوية (من كان له أرض فليزرعها أو ليعملها أخاه ولا يكرهها) • فقد اعتبر الإمام ابن حزم أن هذا النص هو تشريع عام يلتزم بحكمه المسلمون في كل زمان ومكان ، ومن ثم فهو يمنع بصفة مطلقة كراه الأرض أي تأجيرها ، ويقرر في عبارات صارمة بكتابه المحلى (أن الأرض لمن يزرعها) • بينما يذهب أغلب الفقه الإسلامي

بأن هذا النص هو تشريع خاص موقوت يتواءم شروط معينة ، واستدلوا على ذلك بأنه حين هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وكانت تتمثل الثروة العامة في الأرض وراعتها - وكانت يومئذ في يد الانصار وحدهم ، ومنهم من كان يملك فوق حاجته ويمجر من رعاة ما كان يملكه فيؤجره لغيره - فرأى الرسول عليه السلام أن المصلحة تقتضي بالهي من كراء الأرض ، وأشار على من هذه فوق طاقته أو حاجته أن يمنح الزائد أثناء ليقوم على رعايتها دون أن يؤخذ منه نظير لذلك ، وذلك توسعة على المهاجرين بإيجاد عمل لهم يترقبون منه ، حتى إذا تميرت المصلحة واستقرت الأمور ووجد الفقراء من المهاجرين رزقا ، أباح عليه الصلاة والسلام لأصحاب هذه الأرض كراءها لغيرهم كما كان الحال قبل مقدمه إلى المدينة .

ومن هنا يتبين أن الخلاف حول فهم الأدلة الشرعية ، أدى إلى خلاف حطير في المجال الاقتصادي ، ولا يحسمه سوى الدراية الدقيقة بأصول الفقه ومعرفة سبب نزول النص أو أحوال تطبيقه .

خامسا : التفرقة بين « الاقتصاد الاسلامي » وبين « الاقتصاديات الوضعية » :

في مجال توجيه النشاط الاقتصادي أو ما يجب أن يكون يختلف الاقتصاد الاسلامي عن الاقتصاديات الوضعية والتي أبرزها الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي .

ولسنا هنا بصدد تفصيل أوجه هذا الخلاف ولكننا نشير إلى أمرين أساسيين .

أولهما :

أن كافة الاقتصاديات الوضعية تقرر أنها لا تستهدف إلا مصلحة الأساس ومبادئه . ولكن المصلحة قد تكون عامة أو خاصة ، وقد يتعارضان وهما تختلف الاقتصاديات الوضعية بحسب سياستها من هاتين المصلحتين : فبعضها كالاقتصاد الرأسمالي والذي تدبر به دول المصكر العربي يجعل الفرد هدفه ، فيهتم بمصلحته

أولا ويقدمه على الفرد وما يستتبع ذلك بصفة أساسية من سيادة الملكية الخاصة أو بعبارة أخرى أن تكون الملكية الخاصة هي الأصل والملكية العامة هي الاستثناء ، وبعضها كالاقتصاد الاشتراكي والذين تدّين به دول المعسكر الشرقي يجعل المجتمع هدفه فيهم بمصلحته أولا ويقدمه على الفرد وما يستتبع ذلك بصفة أساسية من سيادة الملكية العامة أو بعبارة أخرى أن تكون الملكية العامة هي الأصل والملكية الخاصة هي الاستثناء .

ويتفرد الإسلام منذ البدء بسياسة اقتصادية متميزة لا تركز أساسا على الفرد شأن الاقتصاد الرأسمالي ، ولا على المجتمع فحسب شأن الاقتصاد الاشتراكي وإنما قوامها التوفيق والموازنة والمواءمة بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع إذ أساسه قاعدة « لا ضرر ولا ضرار » بحيث يكون الحل الاقتصادي لأية مشكلة ، إسلاميا يقدر ما يحقق هذا التوفيق والموازنة والملاءمة بين المصلحتين الخاصة والعامة ، وما يستتبع ذلك بصفة أساسية من تواجد الملكيتين الخاصة والعامة كلاهما كأصل يتوازنان ولا يضيق أحدهما أو يتسع الا بقدر ما تتطلبه ظروف المجتمع والعالم العام على النحو الذي لمساته في العهد الإسلامي الأول وخاصة موقفه عمر بن الخطاب بالنسبة للأراضي المفتوحة .

ثانيهما :

أن الاقتصاديات الوضعية تجمعها كلها رابطة واحدة ، ألا وهي ماديته البحتة . فغاية النشاط الاقتصادي الرأسمالي هو أن يحقق كل فرد أكبر قدر من المكسب المادي ، وغاية النشاط الاقتصادي الاشتراكي هو أن يحقق كل مجتمع أكبر قدر من ازدهار المادي . فالإدانة في كافة المذاهب والنظم الاقتصادية الوضعية مطلوبة لذاتها ، كان حقيقة العالم تنحصر في ماديته ، وكان من نتيجة ذلك هذا الصراع العنيف بين هذه المذاهب والنظم حول السيطرة على خيرات العالم إلى حد التهديد بالحرب وانتقام السلام على مستوى العالم . وكان هذا الغزو النفسي وذلك الانفلاس الروحي على مستوى الأفراد وغيره مما تمنّاه مجتمعات اليوم وتجرح مبادئه . بخلاف الأمر في الاقتصاد الإسلامي ، فإنه إلى جانب إيمانه بالعامل المادي وإن النشاط

الاقتصادي لا يمكن إلا أن يكون مادياً ، إلا أنه لا يغفل الجانب الروحي في الكيان البشري . وكل ما يفعله الاسلام بهذا الخصوص ، هو أن يتجه المرء بنشاطه الاقتصادي إلى الله تعالى ابتغاء مرضاته وخشيته ، ومن ثم فهو يعمر الدنيا وينميها ليكون بحق خليفة الله في أرضه ، وهو محل التكامل والتعاون محل التناقض والصراع . فما الروحية في الاسلام إلا الاحساس بالله تعالى في كل عمل تقوم به ، وهي خشية ومراقبة سبحانه وتعالى في كل نشاط اقتصادي تبثه ، بحيث لا يكون هذا العمل أو ذاك النشاط إلا عملاً ونشاطاً صالحاً تستهدف به وجه الله أي الصالح العام .

سادساً : السبيل إلى إحياء الاقتصاد الإسلامي وتطبيقه

وإذا يتطلع المسلمون اليوم ، قادة وشعوباً ، إلى الاقتصاد الإسلامي ، يطالبون بالحلول الإسلامية لمشكلات العصر الاقتصادية ، فاننا نراهم يتوزعون بين الاقتصاديين السائدين الرأسمالي والاشتراكي ويطبقون الحلول الرأسمالية أو الاشتراكية ، وفي النهاية يمشون في كتف مذاهب وضعية وأنظمة اقتصادية أجنبية لا يرتاحون لها أو يطمنون إليها .

وليس ذلك أمراً عن الاسلام أو شكاً في تعاليمه الاقتصادية ، ولا هو غفلة من المسلمين أو ردة من القادة المسلمين ، وإنما سببه القصور الظاهر في الكشف عن الأصول الاقتصادية الإسلامية بلفة اليوم ، وبيان كيفية اعمالها وتطبيقها بما يحقق مصالح المجتمع المتغيرة .

ومرد المشكلة في النهاية ، أنه لا يوجد عندنا بكفاية علماء متخصصون في الاقتصاد الإسلامي . وهنا في رأينا يكمن الداء ، وهنا الحلقة المفقودة . فالاقتصاديون الغربيون تعوزهم الدراسات الإسلامية العميقة ، ومن ثم فهم يعزفون تلقائياً عن دراسة الأصول الاقتصادية في الاسلام ، أو تلمس الحلول الإسلامية لمشكلات العصر الاقتصادية . وعلماء الدين عندنا تعوزهم الدراسات الاقتصادية الفنية ، ومن ثم فهم لا يحسنون الكشف عن الأصول الاقتصادية الإسلامية أو اعمالها بما يتشعق ومتعضيات العصر وربطها بما هو واقع فعلاً بملتنا الاقتصادي المعقد المعالي .

وليس من سبيل لعلاج هذا الحال ، أو التخلص من هذه الحلقة المفرغة ، إلا بإعداد العالم في الاقتصاد الإسلامي الذي يجمع بين : « الثقافة الإسلامية الفقهية

الواسعة « ، وبين « الثقافة الاقتصادية الفنية المعاصرة » - ولن يكون ذلك من طريق استصراخ الهمم أو مناقشة علماء الدين بالتخصص ، وإنما من طريق انشاء أقسام أو كراسي لهذه المادة بالجامعات الاسلامية ومعاهد الاقتصاد والادارة وكلليات التجارة والشرعة والقانون ... الخ ، فيتوافر لها طلابها المتخصصون - وبهذا الاسلوب العلمي المنظم نستطيع أن تبرز أصول الاسلام الاقتصادية بلمحة المعصر ، ونستطيع أن نبين كيفية تطبيقها بما يتفق وحاجات المجتمع المتغيرة - وبهذا الاسلوب وحده نضع حدا لكافة صور الانحلال أو التمسر ، ونتمكن الاقتصاد الاسلامي من النمو والازدهار مساهما في حل مشكلات العالم والقرار السلام -

سابعاً - الاقتصاد والمؤتمرات الاسلامية العالمية

1 - مؤتمر علماء المسلمين السابع المنعقد بالقاهرة في سبتمبر سنة ١٩٧٢ :

ولقد كان لنا شرف الاشراك في مؤتمر علماء المسلمين السابع المنعقد بالقاهرة في الفترة من غرة شعبان ١٣٩٢ هـ الموافق ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٢ الى ٢٩ شعبان ١٣٩٢ هـ الموافق ٧ أكتوبر ١٩٧٢ م - وكان من أهم قراراته في مجال تحديد منهج ومنهزم الاقتصاد الاسلامي ، وهو موضوع بحثنا ما يأتي :

أولاً : ان الاقتصاد الاسلامي اقتصاد متميز عن غيره من الاقتصاديات الوضعية اذ يقوم على أصول ثابتة أوردتها نصوص كلية في القرآن الكريم والسنة النبوية ... وان لكل قطر أن يطبق من التنظيمات والتطبيقات الاقتصادية المنبثقة من هذه الأصول الثابتة ما يوافق حاجته وظروفه -

ثانياً : يوصي المؤتمر الجامعات والمعاهد العلمية في الدول الاسلامية أن تهتم الوسائل وتنشئ الكراسي العلمية لتدريس المذهب الاقتصادي في الاسلام والنظم المترتبة عليه كما تقتضيه ظروف البيئة المعاصرة -

ب - المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي المنعقد في مكة المكرمة في فبراير : ١٩٦٦

كما كان لنا شرف الاشتراك في المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي المنعقد في مكة المكرمة في الفترة من ٢١ الى ٢٦ صفر ١٣٩٦ هـ الموافق ٢١ الى ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٦ م . وكان من أهم التوصيات التي تبناها المؤتمر بجانب توصياته بالنسبة لموضوعات الزكاة ، والتأمين ، وبنوك إسلامية ، والتنمية الاقتصادية في الإطار الاسلامي ، والتعاون الاقتصادي بين الاقطار الاسلامية . . الخ ، التوصيات الآتية :

أولاً - أن تمنى جامعات العالم الاسلامي بتدريس الاقتصاد الاسلامي ورعاية البحث العلمي في مجالاته .

ثانياً - أن تنشئ جامعة الملك عبد العزيز ضمن جهودها العلمية البناءة في خدمة الأمة والعقيدة والدعوة الاسلامية مركزاً عالمياً لدراسة الاقتصاد الاسلامي ، يتولى الاشراف عليه لجنة عليا لها صيغة علمية من كبار العلماء والأساتذة المتخصصين في الشريعة والاقتصاد ويحقق التعاون والتنسيق والمؤازرة العلمية في هذا الحقل على المستوى العالمي وعلى أعلى مستويات الخبرة والكفاية والامكانات العلمية .

ثالثاً - استمرارية المؤتمر العالمي للاقتصاد الاسلامي بحيث تمقد له دورة كل سنتين ، ويقترح المؤتمر أن يكون موضوع دورته القادمة أن شاء الله هو (التنمية في ضوء معطيات الاقتصاد الاسلامي) .

الدكتور محمد شوقي الفنجري
المستشار بمجلس الدولة بالقاهرة
وأستاذ الاقتصاد الاسلامي المنتدب
بجامعة الأزهر